

المحاضرة التعريفية

مقرر قانون الخصوصية وحماية البيانات

• تمهيد:

إن الحق - سبحانه وتعالى - قد كرم الإنسان بقوله : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) . سورة الإسراء الآية رقم 70.

وهكذا يبين بوضوح مدى تعظيم وتكريم الحق - سبحانه وتعالى - للإنسان، وينبغي على كافة النظم القانونية أن تسعى للحفاظ على كرامة الإنسان التي منحها له الحق، وأنه لا يجوز الانتقاص من هذه الكرامة.

ولما كانت كرامة الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بحياته الخاصة؛ حيث إن الحياة الخاصة قطعة غالية وعزيزة من كيان الإنسان لا يمكن انتزاعها منه؛ وإلا تحول إلى أداة صماء عاجزة عن القدرة على الإبداع الإنساني.

وبالتالي فإن العدوان على الخصوصية يشكل وبشكل مباشر وفعال الاعتداء على كرامة الإنسان، وقد لا يدرك الشخص - بالضبط أو علي وجه التحديد - معني الخصوصية أو الحياة الخاصة (كمصطلح) وما هي حدوده ؟ وما يهدف إليه ؟ ولكنه مع ذلك يكون شديد الحرص في احترام حياته الخاصة وهذا ما يحدث في مجال المعلوماتية؛ فمستخدمو الإنترنت قد لا يدركون تماما ماذا تعني كلمة الخصوصية، وما هي حدودها ؟ وضوابطها ؟ ومع ذلك يكون المستخدم شديد الحرص علي الضغط علي هذه الأيقونة أو الخيار المخصص لذلك.

ومع تزايد التقنيات الحديثة وتطورها المستمر زادت المخاطر على الحق في الخصوصية وبشكل يلحق بالحياة الخاصة ضررا بليغا يصعب إصلاحه.

وفي العصر الحديث أصبحت المعلومات عصب الحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والعلمية وأصبح استخدام الحاسوب، والإنترنت من سمات بل وضرورات حسن التنظيم الإداري، أو التجاري، أو الثقافي سواء على مستوى روابط القانون العام أو روابط القانون الخاص، وجعلا شعار هذا العصر المعلومات في متناول يدك إلا أنهما ساهما أيضا في تقييد الحريات الشخصية للأفراد عن طريق جمع

وترتيب وتخزين ومعالجة المعلومات الشخصية المتعلقة بهم ورقابة البريد والاتصالات، وبنوك المعلومات وغيرها. وهي جميعها تؤلف تهديدا مباشرا على الحق في الخصوصية، ولا سيما إذا استغلت المعلومات والبيانات المجمعة لغايات وأغراض مختلفة بدون رضا أصحابها الذين قد لا يكونون أصلا على علم بوجودها؛ مما يهدد خصوصية حياتهم الخاصة والسرية اللازمة لها ويثير مخاوف على قدر كبير من الجدية.

وكما أن بناء مجتمع حرية تداول المعلومات يتطلب تعزيز الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال حماية الخصوصية المعلوماتية، وتعزيز ثقافة عالمية للأمن الحاسوبي في أجواء تعتمد فيه المجتمعات في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تكون عرضة لهذه الجرائم الخصوصية المعلوماتية.

أولا: تأصيل المقرر:

يدخل قانون الخصوصية وحماية البيانات - بصفة عامة - في نطاق دراسات القانون الجنائي الداخلي (الوطني)، والتي تقع في صميم **القسم الخاص لقانون العقوبات**، وهو ذلك الفرع الذي يدرس كل جريمة على حدة بعناصرها الأساسية والعقوبة المقررة لها وإن كنا نجد الآن أن غالبية الدول العربية والغربية أصدرت قانون مستقل خاص بالخصوصية وحماية البيانات، وهذا نتيجة طبيعية للتطور في مجال المعلوماتية بصفة عامة، ومعالجة البيانات الاسمية إلكترونيا بصفة خاصة.

ولقد أدى تكون المجتمع الإلكتروني إلى تزايد انتهاك الحقوق الأساسية والحريات الفردية للأفراد التي كفلتها **القوانين الدستورية**، وخصوصا الحق في حرمة الحياة الخاصة؛ مما يدل على ارتباط الموضوع بالقانون الدستوري، وحيث إنها من الجرائم التي تتخطى حدود الدولة الواحدة فهي تدخل أيضا في **نطاق دراسات القانون الجنائي الدولي**. وتدخل كذلك في عداد **الجريمة المنظمة** التي تقوم على أساس تنظيم هيكلي وتدرجي له صفة الاستمرارية لتحقيق مكاسب طائلة.

وبصفة عامة، فإن مقرر قانون الخصوصية وحماية البيانات يتداخل مع جميع فروع القانون العام والخاص، غير إن ما جاء به يبرز في مواجهة القانون الجنائي الداخلي والدولي، الذي يهتم بمعالجة كل النواحي الأساسية التي يلزم مراعاتها لحسن سير الحياة الاجتماعية.

ثانيا: أهمية المقرر:

انتشرت الجرائم التي تمس الخصوصية والمعلومات الشخصية وهذه النوعية من الجرائم تميزت عن غيرها بمجموعة من الخصائص التي جعلتها تختلف عن غيرها من الجرائم، مما يستتبع ضرورة التعامل معها بما يتلاءم مع هذه الخصوصية.

وتأتي أهمية المقرر بشكل خاص من الثقة الكاملة للأفراد في نتائج المعالجة الآلية للبيانات التي يستخلصها الحاسوب من المعلومات الشخصية السابق تخزينها وحفظها عليه . وكذلك من القدرة الفائقة علي اختزان كافة المعلومات الاسمية واستعادتها في ثوان معدودة، وعدم نسيان أي شيء يوضع فيه، والسهولة الفائقة التي يمكن للحاسوب أن يعالج بها مشاكل إدارة المعلومات وتنظيمها ونظم تخزينها واسترجاعها في سهولة ويسر، وإمكانية نقل هذه المعلومات إلى كافة بلدان العالم عن طريق الشبكة الدولية بطريقة تسمح بتقديم معلومات أو بيانات عن الأفراد بصورة تمكن من التعرف علي أشخاصهم سواء من أسمائهم أو بأي وسيلة أخرى، بل قد تنقلب معه الحياة رأسا على عقب بحيث يخضع جميع الأفراد لنظام رقابي مشدد ويتحول المجتمع بواسطته إلي عالم شفاف أصبح فيه بيوت الناس عارية ومعاملاتهم المالية وحياتهم العقلية والجسمانية عارية لأي مشاهد .

ويثور التساؤل حول الرسائل عبر البريد الإلكتروني فهذه الأخرى لها من السبل والوسائل التي تسهل من الاطلاع عليها ومعرفة أسرارها، بل يمكن لأي متطفل الدخول وتعديل محتوى ومضمون الرسالة دون أن يعرف المرسل إليه.

وتتفاقم آثار هذه الجرائم خصوصا بعد استخدام الدول بما يسمى بالرقم القومي، فعن طريق الحاسوب وبواسطة الرقم القومي ستحكم الحكومات قبضتها علي حريات المواطنين، وتستطيع في ثوان معدودة أن تعرف كل صغيرة وكبيرة عن المواطن ومكان تواجده، وعدد أفراد أسرته، والأسماء الخاصة بهم، والأمراض التي يعاني منها، والقضايا التي اتهم فيها وكل ما يتعلق بالحياة الخاصة لكل فرد، ووجه الخطورة الحقيقي يتمثل في إساءة استخدام هذه المعلومات الوفيرة عن طريق أفراد متلصحين أو عن طريق أفراد يعملون في الجهاز الحكومي .

وتزداد الخطورة أيضا إذا تمت معالجة البيانات من أجل استخلاص حكم أو تقييم للشخصية من واقع ما غذي به الحاسوب من معلومات. الأمر الذي ينتج عنه استخلاص نتائج غير دقيقة مما يؤدي إلي تلوين شخصيته. ولذلك فمن الأهمية بمكان حماية الحريات وخصوصا حماية الخصوصية المعلوماتية.

وبعد هذا يحق لنا أن نقف ونتساءل هل بقي من أسرار الإنسان وخصوصياته شيء يخفيه عن الآخرين؟ فلقد أصبح للحائط آذان ينصت بها على ما يدور داخل المنزل و إذا كان التطور المتجدد و المستمر للمعلوماتية يحجم صور التجريم الحالية عن مواكبة ما يطرأ من صور إجرامية مستحدثة، إلا أن وضع قواعد قانونية تنظم أوجه الحماية الجنائية أفضل بكثير من ترك ما يستجد علي الساحة الجنائية دون حماية وهذا ما يقع علي عاتق الفقه، بداية بوضع نظرية عامة تسهم في صياغة المشرع النصوص التشريعية، وتساعد القضاء في تفسير النصوص وتكييف الواقع .

وتبدو أهمية وضع تنظيم خاص لإقامة نظم المعلومات في أن الجهة القائمة علي الحاسوب ، إذ تحوز معلومات عن الأشخاص قد تتعلق بحياتهم الخاصة ، فإنه يخشي إساءة استعمالها . ولذلك كان من الضروري وضع قواعد حماية وقائية خاصة في مجال الحاسوب والإنترنت لحماية الحق في الخصوصية .

وبوادر هذا الموضوع بدأت تظهر مع زيادة وتيرة النمو المتسارع الذي تشهده دول عربية عدة في استخدام النظم المعلوماتية فضلاً عن ظروف السياسة الدولية والتبعية التكنولوجية وارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في قطاع المعلوماتية مما جعل مناخ موات لانتهاك حرمة البيانات الشخصية وحق الإنسان في الخصوصية والمساس بالأمن القومي للدول العربية وسيادتها الوطنية.

وإدراكاً لتجاوب الواقع العملي مع ثورة تقنية المعلومات وما يشهده من جهود لتحويلها إلى عناصر تفيد في التنمية والتقدم واستشرافاً لمستقبل مسيرته صوب الأخذ في مختلف قطاعاته بتقنية المعلوماتية يغدو من الضروري الانكباب من الآن على دراسة سلبيات ومخاطر هذه التقنية وفي مقدمتها آفة " الاعتداء علي حرمة الحياة الخاصة المتولدة عن استخدام هذه التقنية حتى يمكن- بقدر الإمكان- تفاديها والتقليل من حدة آثارها .

ونظراً لخصوصية هذه الجرائم، فإن إثباتها يحيط به كثيراً من الصعاب. والتي تتمثل في صعوبة اكتشاف هذه الجرائم؛ لأنها لا تترك أثراً خارجياً. فجرائم انتهاك الخصوصية بواسطة تقنية المعلومات لا عنف فيها و لا سفك للدماء. و إنما هي أرقام وبيانات تتغير أو تمحي من السجلات المخزنة في ذاكرة الحاسوب و التي ليس لها أي أثر خارجي مرئي.

وبناء علي ما سبق ، فإن مقرر قانون الخصوصية وحماية البيانات يعد بحق - أحد المقررات الحديثة و الهامة والخطيرة التي تحتاج إلي عناية واهتمام بالغين من جانب الهيئات التعليمية والتشريعية والمؤسسات القانونية، سواء علي المستوي الدولي أو المحلي، لما له من ارتباط وثيق الصلة بمسألة أخرى ذات أهمية قصوى في حياة المرء وهي حرته ، وما يتفرع عن ذلك من احترام لآدميته وصوره لكرامته، فلا يكون عرضة للتدخل أو التطفل من جانب الغير فيما يود الاحتفاظ به، أو انتهاك أسرارهِ أو محادثاته سواء كان هذا الاعتداء من جانب سلطات الدولة أو . جانب الأفراد لدرجة أن البعض قد وصف - بحق - الحق في حرمة الحياة الخاصة بأنه قلب الحرية في الدولة الحديثة .

مثال تطبيقي عملي من خلال فيديو توضيحي مستخدم فيه تقنية الذكاء الاصطناعي:

ثالثا : أهداف دراسة المقرر:

1. تسليط الضوء علي الحق في الخصوصية والبيانات بصفه عامة والحق الخصوصية المعلوماتية بصفة خاصة.
2. الكشف عن مخاطر جرائم الخصوصية بصفة عامة وجرائم الخصوصية المعلوماتية بصفة خاصة .
3. وجوب البحث في كيفية مواجهة جرائم الخصوصية المعلوماتية من خلال إستطلاع التشريعات العربية والغربية ، وخاصة أن هذه القوانين وضعت حديثا في أغلب الدول العربية، وكذلك إستطلاع دور التعاون الدولي و الحماية الإدارية ودور الشريعة الإسلامية في مواجهة هذا النوع من الجرائم.
4. التعرف علي كيفية جني ثمار التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلوماتية من أجل الوصول إلى مجتمع أفضل، وفي ذات الوقت تفادي أن تؤثر هذه التكنولوجيا على حياة الإنسان الخاصة . وبعبارة أخرى كيف يمكن استخدام المعلوماتية في خدمة التقدم الإنساني والمصلحة العامة دون المساس بالحق في الخصوصية .

رابعا : موضوعات المقرر:

✓ مدي إقرار الحق في الخصوصية:

يثار التساؤل الآن إذا كانت المخاطر التي يتعرض لها الحق في الخصوصية مخاطر حقيقية ، لاسيما بعد زيادة الأخطار التي تحدث به في هذا الشأن بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي في وقتنا الحاضر ، فما موقف الشريعة الإسلامية من مدي إقرار هذا الحق؟ وهل كانت الشريعة الإسلامية الأسبق في إقرار حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في الخصوصية بصفة خاصة ؟ وأيضا هل يجب أن يعترف القانون بما يسمى بالحق في الخصوصية ؟ أم أن الخصوصية لا تقبل الحماية القانونية، ومن ثم لا يجب الاعتراف بها ؟

✓ ماهية الحق في الخصوصية:

لكي يمكن الحديث عن حماية الحق في الخصوصية ضد المساس بها من جانب الجريمة السيبرانية، فلا بد من تحديد ماهية الخصوصية وتمييزها عما قد يختلط بها؛ حتى يمكن تحديد مجال الحماية بدقة. والبحث في الماهية القانونية للحق في الحياة الخاصة أمر ينطوي على صعوبات بالغة؛ وذلك لأن هذا الحق في ذاته أمر من الصعب تحديده، لارتكابه إلى فكرة نسبية تتغير بتغير الزمان والمكان، وعادات

الناس وتقاليدهم وأخلاقياتهم وتطورات الحياة، وعوامل البيئة من ثقافية، واجتماعية وسياسية واقتصادية.

✓ الطبيعة القانونية للحق في الخصوصية:

يتميز الحق في الخصوصية بطبيعة قانونية متميزة، وتتحدد هذه الطبيعة في ضوء الحماية الجنائية المقررة لهذا الحق، ومن البديهي أن بيان هذه الطبيعة سيسهم بصورة واضحة في تحديد نتائج تطبيق هذا الحق، ومنها الوصول إلى مدى قابلية هذا الحق للتصرف فيه، وكذا مدى إمكانية انتقاله بالميراث؟

- التكييف القانوني للحق في الخصوصية.

- السمات القانونية للحق في الخصوصية.

- مدى ضرورة تحقق شرط الاعتداء لحدوث جريمة انتهاك حرمة الخصوصية.

✓ ماهية البيانات الشخصية.

مما لا شك فيه ، أن البيانات الشخصية قد لاحقت التطور الذي شهدته شبكة الإنترنت ؛ فلم تعد تقتصر البيانات الشخصية على البيانات التقليدية كالاسم واللقب والعنوان البريدي بل اتسعت هذه البيانات وتنوعت لتشمل صورة الشخص وصوته ؛ كما أنها تضمنت بعض البيانات المتعلقة بالشخص ذاته من حيث قدرته المالية وسلوكياته وعاداته وميوله وأذواقه ؛ والأكثر من ذلك كله البيانات التي تتعلق بجسم الإنسان " البيانات البيومترية.

✓ أثر التكنولوجيا الحديثة علي الخصوصية المعلوماتية.

✓ أثر بنوك المعلومات علي الخصوصية المعلوماتية .

✓ مبادئ حماية الخصوصية المعلوماتية.

- حظر تخزين بعض أنواع المعلومات الشخصية.

- مبادئ تخزين ومعالجة المعلومات الشخصية.

- حقوق الشخص الذي سجلت المعلومات الشخصية المتعلقة به.

✓ الحماية الدولية للحق في الخصوصية المعلوماتية.

✓ الحماية الإدارية للحق في الخصوصية المعلوماتية.

✓ الحماية الدستورية والجنائية للخصوصية المعلوماتية في البيئة الغربية .

✓ الحماية الدستورية و الجنائية للخصوصية المعلوماتية في البيئة العربية.

خامسا : المراجع:

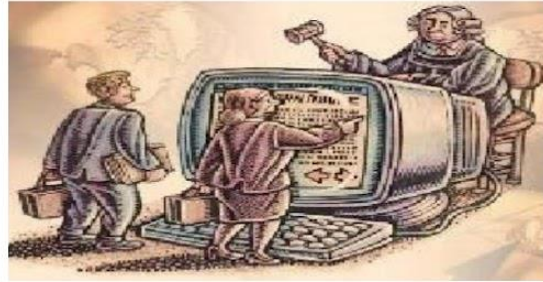
رسالة الدكتوراة الخاصة بي وسوف يتم الإشارة إن شاء الله تعالى، وتم الرجوع فيها لعدد كبير من المراجع المذكورة في نهاية الرسالة وفي نهاية كل محاضرة سوف نشير بإذن الله إلي المراجع الحديثة التي تم الرجوع لها، وغير موجودة بالرسالة.

ملحوظة هامة : غير ملزمين بالإطلاع إلي هذه المراجع .



الحق في حياة الخاصة

في مواجهة الجرائم المملو ماتية



رسالة مقدمة من الباحثة

أسماء حسن سيد محمد رويحي
للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة و الحكم

الأستاذ الدكتور / مدحت عبد الحليم رمضان

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بالكلية

رئيسا ومناقشا

الأستاذ الوزير الدكتور / عمر محمد محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي ووزير مجلسي الشعب والشورى

مشرفا وعضوا

المستشار الدكتور / عمر الشريف علي الشريف

مساعد وزير العدل لشئون التشريع

عضوا ومناقشا

٢٠١٣ - ١٤٣٤

سادسا : مخرجات المقرر :

عند إكمال الدورة بنجاح، سيتمكن الطلاب من:

- إظهار أساس متقدم في المفاهيم والمبادئ وقواعد حماية المعلوماتية والخصوصية.
- إظهار فهم منهجي لمنشأ وتطوير قوانين حماية الخصوصية وحماية البيانات.
- إجراء تحليل نقدي للقضايا الناشئة في مجال حماية الخصوصية وحماية البيانات.
- إظهار وعي نقدي بالقدرة على تقييم الإجراءات القانونية والتنظيمية المتخذة استجابة لعدم حماية المعلومات وضمان السرية.
- إجراء تحليل وتقييم نقديين لنفاذية الحدود العامة/الخاصة في مكان العمل، وفي الأماكن العامة والتجارية، وعلى شبكة الإنترنت، وفي الفضاء الإلكتروني.
- إظهار فهم نقدي للمشاكل العامة والخاصة التي تنطوي عليها الحق في الخصوصية المعلوماتية.

سابعا : الإختبار:

الإختبار المرفق مع المحاضرة التعريفية هو إختبار تجريبي ليس عليه أي درجات.

ثامنا : حلقات النقاش:

حضور حلقات النقاش مهم لتثبيت المقرر حتي لو كان الحضور غير ملزم.

تم بحمد الله الإنتهاء من شرح المحاضرة التعريفية
مع تمنياتي بالتوفيق د. أسماء رويحي